



جامعة بورسعيد



جامعة بورسعيد
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

أثر الإمتثال للمعيار الدولي للتقارير الماليه IFRS 15 على جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأه فى قطاع الإتصالات المصرية

بحث مقدم من

كمال كمال عبد السلام

2018

1/1 مقدمة

تلعب معايير التقارير المالية الدولية دوراً أساسياً في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لدعم قرارات المستثمرين الحاليين والمحتملين والأطراف الأخرى من ذوى المصلحة ، كما تعمل على تقديم المعلومات المحاسبية اللازمة لقياس قيمة المنشأة وتعتبر معلومات قائمة الدخل خاصة تلك المتعلقة بعنصر الإيرادات من أهم المعلومات المستخدمة في تقييم أداء المنشأة وقياس قيمتها حيث يمثل الإيرادات أحد أهم محددات قياس الربح المحاسبي الذي يعتمد عليه المحللون الماليون في قياس وتقييم الأداء الحالي ورصد توقعاته في المستقبل تمهيداً لقياس قيمة المنشأة ويشار إلى الإيرادات بالعديد من البنود كالمبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وحقوق الإمتياز والإيجارات المكتسبة وغير ذلك من البنود الأخرى".(1)

ولتوصيف وقياس الإيرادات والإفصاح عنها فقد تم إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الصلة لتنظيم شروط وأسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي عن الإيرادات وذلك بدءاً بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي عشر "عقود المقاولات " **IAS11** والمعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر الإيراد **IAS18** الصادره عن لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC** في ديسمبر 1993 م .

ومع بداية عام 2014 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية **IFRS 15** في ظل جهود المنظمات المهنية " وذلك ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي **IAS18** , **IAS11** ، وذلك ضمن الجهود المشتركة بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية **IAS18** ، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي **FASB** لوضع مبادئ موحدة للقياس والإفصاح بشكل يضمن ما يلي:

- إزالة التضارب والضعف في المعايير السابقة الخاصة بالإيرادات .
 - تقديم إطار قوى لمعالجة القضايا المتعلقة
 - عدم تباين الممارسات لتسهيل القابلية للمقارنة الإيرادات على مستوى المنشآت و أسواق رأس المال ولخدمة أعمال السلطات القضائية.
 - تقديم معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية حول الإيرادات .
 - تبسيط عملية إعداد القوائم المالية من خلال معالجات تتمتع بالمرونة للإيرادات .
- ولذلك يقترح هذا البحث إطار للمحاسبة عن إيرادات العقود مع العمالء وأثرها على قيمة المنشأة في ضوء **IFRS15** ، و إختبار ذلك على عينة من شركات الإتصالات المصرية.(2)

2/1 طبيعة المشكلة

يعتبر الإيراد أهم عناصر القوائم المالية الأساسية الذي يضمن إستمرارية المنشأة وهو رقم حاسم في تقييم الأداء المالي للشركة ، إذ أنه لا يمكن أن يكتب لمنشأة ما الإستمرارية دون تحقيق إيرادات تزيد عن التكاليف, وقد تطرق الإطار المفاهيمي للقوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن الدخل يتضمن كلاً من الإيرادات والأرباح , ولعل المحور الهام فيما يتعلق بالإعتراف بالإيرادات يدور حول توقيت الإعتراف به ومقدار الإيراد المعترف به, أي متى يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الإقتصادية إلى المنشأة ويمكن كذلك قياسها بموثوقية, ومع ذلك إختلفت متطلبات الإعتراف بالإيرادات وفق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRSs) عن تلك التي تتضمنها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وهي التي يعمل

بها في الولايات المتحدة الأمريكية (US-GAAP) , الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) , وكلتا المجموعتان من المتطلبات كانتا بحاجة الى تحسين وتطوير, بحكم متطلبات الإعتراف بالإيرادات المحدودة الواردة فيهما فمن ناحية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) تطرق معياران للإيرادات وهما المعيار IAS 11 المتعلق بعقود البناء والمعيار IAS 18 المتعلق بالإيرادات ولكن من الصعب تطبيقهما على جميع المعاملات المالية المعقدة. (3)

ومما سبق يمكن إيجاز مشكلة البحث في أنه نظراً لتمييز هذه الشركات بخصوصية تحقق الإيرادات فيها مع وجود مشاكل عملية وفنية ذات علاقة بإعتبارها شركات خدمية, مثل الإيرادات التي تأتي من بيع البطاقات المدفوعة مسبقاً (pre-paid) , التي يتم الإعتراف بها كإلتزام أولاً ويتحقق الإيراد في حالة الإستخدم أو إنتهاء فترة الصلاحية أيهما يأتي أولاً, بالإضافة لقيام الشركة بربط تقديم خدمات الإتصال بخدمات أخرى مما يتعين عليه ضرورة دراسة تطبيق للمعيار (IFRS 15) وتحليل ودراسة أثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الإتصالات المصرية.

3/1 حدود البحث

1. تقتصر الدراسة على تحليل أهم المتغيرات الحاكمة للمعيار المحاسبى (IFRS 15) دون باقى المعايير المحاسبية الأخرى .
2. تقتصر الدراسة على تطبيق المعيار المحاسبى (IFRS 15) على شركات قطاع الإتصالات لتوافق أنشطتها مع عقود العملاء دون باقى شركات القطاعات الأخرى.
3. تقتصر الدراسة على أختيار فروض البحث إعتماًداً على بيانات حقبة زمنية (2012 – 2017) لشركات قطاع الإتصالات.

4/1 أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع الاتصالات المصري حيث حقق تطوراً متسارعاً خلال السنوات الماضية، وأصبح له دور متعاظم في عملية التنمية الاقتصادية، حيث احتل المرتبة الأولى من حيث أعلى القطاعات مساهمة في الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للإقتصاد الوطني .

ومما سبق يرى الباحث أن التوصل لعلاج للمشكلات المحاسبية على عملية الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء قد يساهم بشكل مباشر في تحسين قدرة شركات الاتصالات في عملية الاعتراف بالإيرادات مما قد ينعكس إيجابياً على أدائها، وتنقسم أهمية الدراسة إلى مايلي:

- الأهمية العلمية :

حيث يساهم في تقديم بعض الإجهادات العلمية في منطقة بحثية جديدة ، وهي بيان أثار الإمتثال للمعيار المحاسبي (IFRS 15) على جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الاتصالات .

- الأهمية العملية :

تكمّن الأهمية العملية في أهمية وضرورة الإمتثال للمعيار المحاسبي (IFRS 15) الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء من قبل شركات الاتصالات المصريه ، حيث سيساهم في الحد من المشكلات المحاسبية التي تواجه تلك الشركات فيما يتعلق بموثوقية وحجم الإيرادات، وإمكانية الحد من تلك المشكلات وتذليل الصعوبات مما قد ينعكس إيجابياً على الإقتصاد القومي بشكل عام.

5/1 أهداف البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهميته تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو تقييم قيمة المنشأة في ظل تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 15) الخاص بالمحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الثلاثة الأهداف الفرعية الآتية :

1- دراسة وتقييم نموذج الاعتراف والقياس والإفصاح الذي يقدمه (IFRS 15) مع التعرف على متطلباته، ودوافع إصدار .

٢. دراسة وتحليل مفهوم قيمة الشركة مع توصيف أهم العوامل المؤثرة فيها والتعرف على أهم نماذج القياس المحاسبي المستخدمة في قياسها .

٣. قياس مستوى جوهرية تحليل الفروق بين شركات الاتصالات فيما يتعلق بتأثير المعيار المحاسبي (IFRS 15) على قيمة المنشأة ، وأيضاً مستوى جوهرية كلا من تحليل الارتباط ودالة الإنحدار.

٤. إقتراح إطار محاسبي لتقييم تأثير إيرادات التعاقد مع العملاء على قيمة شركات الاتصالات المصرية، تمهيداً لإختبار صلاحية هذا الإطار على واقع الممارسة العملية.

6/1 فروض البحث

على ضوء أهمية وأهداف البحث يركز البحث على فرضية رئيسية (فرض العدم HO) وهي أنه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمتثال للمعيار (IFRS 15) المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء وبين جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الإتصالات " ، وتنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفروض البديلة :

- **الفرض البديل الأول Ha1** : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الإمتثال للمعيار (IFRS 15) المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء وبين جودة المعلومات المحاسبية " .

- **الفرض البديل الثاني Ha2** : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الإمتثال للمعيار (IFRS 15) المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء وبين وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الإتصالات المصرية " .

7/1 أسلوب البحث

إختيار مدى صحة فروض الدراسة فى ظل المنهج الإستقرائى يقترح الباحث إستخدام حزمة البرامج الإحصائية **SPSS20** بجانب مجموعة من الأساليب الإحصائية الأتية :

- 1- الإحصاء الوصفى وذلك لتحديد سلوك متغيرات الدراسة ومدى مسابقتها للتوزيع الطبيعى .
- 2- تحليل التباين (أحادى الإتجاه) ، وذلك لقياس الفروق ، (إختيار **F-TEST**) لتقييم تأثير التقرير المحاسبى عن إيرادات العقود مع العملاء على قيمة المنشأة مع بيان مقدار التغير المعنوى سواء إيجابياً أو سلبياً .
- 3- تحليل الارتباط ، وذلك لقياس قوة و إتجاه العلاقة بين التقرير المحاسبى عن إيرادات العقود مع العملاء وقيمة المنشأة وتحديد مدى الدلالة الإحصائية لهذه العلاقة .
- 4- تحليل الإنحدار المرحلى ، لتقييم أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على قيمة المنشأة .
- 5- تحليل التمايز ، ويستخدم لقياس دالة التمايز ومستوى جوهريتها بين شركات عينة الدراسة بجانب العلاقة بين التقارير المحاسبى عن إيرادات العقود مع العملاء وقيمة المنشأة .

8/1 منهج البحث

فى ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيم عنوانه ومجال وحدود البحث فإن منهج البحث يقوم على :

1. المنهج الإستقرائى بالإعتماد على الكتب والدوريات والمجلات العلمية والمقالات العربية والأجنبية والبحوث العلمية المنشوره بالإضافة الى شبكة المعلومات الدولية .
2. المنهج الإستنباطى عند إجراء الدراسة الميدانية المعتمده على الإستقصاء الميدانى فى صياغة أسئلة الإستبيان حول مدى قدرة المراجع فى استخدام اشارات الخطر للكشف والتنبؤ بالتعثر المالى .

9/1 الكلمات والمصطلحات الدالة للبحث

م	المصطلح باللغة الانجليزية	المصطلح باللغة العربية	مختصر المصطلح
1.	التقرير المحاسبى	Accounting reporting	
2.	إيرادات العقود مع العملاء	Revenue from contracts with customers	Rfcwc
3.	قيمة الشركة	Firm value	Fv

10/ 1 مفاهيم البحث

1. التقرير المحاسبى : (4)

وهو يعبر عن التقارير المالية بما فيها القوائم المالىه المنشورة والتي يتم الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبى عن الأحداث الإقتصادية والتي تعكس المعلومات المحاسبية الواردة بهذه القوائم سواء كانت هذه المعلومات كمية او وصفية .

2. الإصدارات المحاسبية التى حل محلها المعيار (IFRS 1 5) : (5)

- المعيار IAS 11 والمتعلق بعقود البناء.
- المعيار IAS 18 والمتعلق بالإيراد.
- التفسير IFRIC 13 والمتعلق ببرامج ولاء العملاء.
- التفسير IFRIC 15 والمتعلق بترتيبات بناء العقارات.
- التفسير IFRIC 18 والمتعلق بتحويل الأصول للعملاء.
- التفسير SIC 31 والمتعلق بالإيراد (عمليات المبادلة المتعلقة بخدمات الإعلان).

3- إيرادات العقود مع العملاء وهي والتي أشار إليها المعيار (IFRS 15) من ثلاثة أبعاد : (6)

البعد الأول : العقد CONTRACT

- هو إتفاق بين طرفين أو أكثر ينشأ عنه حقوق و إلتزامات قابلة للتنفيذ ، وطبقا للمعيار الدولي للتقرير المالى (IFRS 15) فإن المنشأة مطالبة بمعالجة عقود العملاء التي تقع فى نطاق هذا المعيار فقط عندما تتوافر فى تلك العقود الشروط الآتية :
- موافقة أطراف العقد عليه (كتابة أو شفاهه او طبقا لممارسات العرف التجارى الأخرى) على مختلف شروطه مع إلتزامهم بأداء الإلتزامات المرتبة على العقد .
 - قدرة المنشأة على تحديد حقوق كل طرف بخصوص السلع او الخدمات المطلوب تحويلها
 - قدرة المنشأة على تحديد شروط السداد للسلع او الخدمات المطلوب تحويلها .
 - إمكانية حصول المنشأة على الثمن الذى يحق لها مقابل السلع او الخدمات التى ستحول الى العميل ، وبمراعاة قدرة العميل على سداد ثمن العقد عندما يكون مستحقا وبمراعاة أيضاً فرضية تحفيض قيمة العقد بمعرفة العمل حال تزايد المخاطر .

البعد الثانى : العميل CUSTOMER

- هو طرف تعاقد مع المنشأة للحصول على سلع أو خدمات كنتاج لإنشطتها الإعتيادية مقابل الحصول على الثمن المتفق عليه وبمراعاة الشروط الخاصة بذلك .

البعد الثالث : الايراد REVENUE

- هو الدخل الناشئ من مباشرة الأنشطة أو العمليات الإعتيادية للمنشأة والتي لها صفة التكرار .

4. قيمة المنشأة FIRM VALUE (7)

- يقصد بقيمة المنشأة القيمة السوقية للأصول المنتجة فى الشركة بحيث يمكن قياسها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ، أو من خلال إجمالى قيمة الديون وقيمة حقوق المساهمين السوقية مطروحا منها قيمة الأصول التى تم الإستغناء عنها .

11/1 الدراسات السابقة

أ- الدراسات السابقة المتعلقة بالتقرير المحاسبي عن الإيرادات في ضوء

المعيار (IAS18)

1- دراسة : (Caylor , marcus ، 2010) (8)

تناولت الدراسة الإعراف بالإيراد إستراتيجيا لتحقيق المقاييس المرجعية للأرباح .
إستهدفت الدراسة إختبار مدى إستخدام المديرين سلطاتهم فى التقدير فى مجال الإعراف بالإيراد من خلال إجماليات حسابات العملاء (الإيراد المستحق الإيرادات المؤجلة)الدفعات المقدمة من العملاء) وذلك بهدف تجنب عدم تحقيق ثلاثة مقاييس مرجعية شائعة الأرباح : تجنب لخسائر تجنب إنخفاض الأرباح وتجنب مفاجئات الأرباح السلبية. كما استهدفت الدراسة إختبار تفضيل المديرين - إستخدام - تقديراتهم - فى حسابات العملاء أم يفضلون إستخدامها فى حسابات الإيراد المؤجل.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن المديرين يستخدمون تقديراتهم فى حسابات العملاء وحسابات الإيرادات المؤجل بهدف تجنب المفاجآت السلبية للأرباح .
- ضعف الأدلة على إستخدام الإدارة لحسابات العملاء والإيراد المؤجل لتحقيق هدف تجنب الخسائر أو هدف تجنب إنخفاض الأرباح .
- أن الشركات تفضل ممارسة المديرين لحقهم فى التقدير فى حسابات الإيراد المؤجل عن حسابات العملاء لتجنب المفاجآت السلبية للإرباح.

2- دراسة : (Horton , et. al ، 2011) (9)

تناولت الدراسة دراسة وتحليل القيمة المفقدة مقابل القيمة العادلة كمقياس لالتزامات العقد : كيف يمكن حل لغز الاعتراف بالإيراد ؟

إستهدفت الدراسة بحث التضارب المحتمل بين مبادئ القياس والإعراف بالإيراد ومبادئ القياس و الإعراف المتعلقة بالالتزامات وكذا إستكشاف نقاط الإتفاق والإختلاف بين مدخلى القياس فى ظل ظروف السوق المختلفة.

وقد توصلت الدراسة الى أنه بينما تتوقع المنشآت الحصول على الدخل المتبقى يتفاقم التعارض بين استخدام القيمة العادلة كأساس لقياس الأصول والإلتزامات بدلا من استخدام مدخل القيمة المفتقدة / قيمة الإستبدال dv/rv والذي يعكس بشكل أفضل تأثير ظروف السوق المختلفة وكذا الإستجابة الرشيدة من جانب الإدارة لتلك الظروف وبالرغم من أنه يمكن استخدام مدخل " القيمة المفتقدة قيمة الإستبدال dv/rv (لحل مشكلات قائمة المركز المالى المتعلقة - بالاعتراف بالإيراد و الإلتزامات وكذا ما يرتبط بها من مشكلات عرض قائمة الدخل.

إلا أن هذا المدخل لا يكفى تماما لحل المشكلات المتعلقة بقياس الأداء وكذا المتعلقة بالتوقيت المناسب للإعتراف بالربح.

وأن واضعى المشاريع الحالية للمعايير المتعلقة بالإعتراف بالإيراد عقود التامين القياس يحتاجون لتوسيع الإهتمام بالمحاسبة عن الأصول غير الملموسة عن الأصول غير الملموسة المولدة داخليا كقضية شائعة الإنتشار.

3- دراسة : (Kyle Eterson ، 2011) (10)

ترجع أهمية هذه الدراسة للتعرف على التعقيد المحاسبى و الإبلاغ الخاطى والنتائج المترتبة على الإبلاغ الخاطى.

إستهدفت الدراسة بحث ما إذا كانت التعقيدات المحاسبية فى مجال الإعتراف بالإيراد يزيد من إحتمال إعادة تعديل الإيراد المبلغ عنها ن وقد تم قياس تعقيد الإعتراف بالإيراد باستخدام طرق الإعتراف الواردة بنموذج k-10 للإفصاح و الإعتراف بالإيراد – الصادر عن ال sec وقد تم ترتيب الشركات طبقا لطرق الإعتراف.

فقد أظهرت النتائج أن تعقيد الإعتراف بالإيراد يزيد من إحتمال تعديلات قد تكون نتيجة الإبلاغ الخاطى غير المتعمد أو المعتمد وعلاوة على ذلك فإنه كلما كان التعقيد أقرب الى الإعتدال فإن ذلك يقلل من حدوث تعديل فى الإيراد وبما يقلل من إحتمال صدور بيانات تنفيذية للمراجعة والمحاسبة من ال sec كما يقلل من معدل دوران المديرين التنفيذيين وهو ما يدل على إن أصحاب المصالح بالمنشأة يهتمون بالتعقيد فى الإعتراف بالإيراد.

4- دراسة : (Anup, Srivastava ، 2010) (11)

تناولت الدراسة تقديرات سعر البيع و الإعتراف بالإيراد وفائدة القوائم المالية. إستهدفت الدراسة فحص أثار تقديرات سعر البيع عند إعتراف بالإيراد فى حالة عدم إتاحة أسعار بيع المنتجات أو الخدمات، وكنا فحص أثار ذلك على الدور التعاقدى والإعلامى للقوائم المالية ، وذلك من خلال فحص أثر معيار **SOP 2-97** الصادر عن **AICPA** لإزالة الصعوبات التى تواجه المشرعات فى الإعتراف بإيراد مبيعات البرامج (software) بإستخدام تقديرات سعر البيع.

وقد توصل الباحث إلى أن تطبيق **SOP 2-97** لم يحسن الدور التعاقدى للارباح فى حين أدى لنقل الدور الإعلامى للأرباح من قائمة الدخل إلى قائمة المركز المالى.

ب.الجهود المحاسبية المتعلقة بالتقرير المحاسبي عن الايراد فى ظل IFRS15

5- دراسة : (Yuri Biondi et, al ، 2011) (12)

تناولت الدراسة دراسة وتحليل المحاسبة عن الإيرادات . إستهدفت الدراسة اقتراح إطار للمحاسبة عن الإيراد كبديل للإطار الذى قدمه كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** ، مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB** ، وذلك لعلاج الفوضى والغموض التى تحيط لقواعد تحقق الإيرادات بالإصدارات السابقة للكيانات المهنية، وقد قدم المجلسان معيار يحل محل المعايير التقليدية والتى تعتمد على إثبات الإيراد عندما يكون محققاً أو قابلاً للتحقق وممكننا، ليحل محلها مفاهيم أخرى بالمثل تحدد كل من "إلتزام الأداء" ، " الوفاء باللتزام الأداء".

وقد توصلت الدراسة لتقديم إطار واقعى يعطى حلول محاسبية عملية ، حيث يقوم على ثلاث ملامح هى :

أولاً: أن يتم الإعتراف بالإيراد عندما يقوم العميل بالدفع أو يقدم إلتزاماً منه بالدفع.

ثانياً: يتم الجمع بين الإعتراف بالإيراد والإعتراف بالربح.

ثالثاً: أن بتحدد الإعتراف بالربح طبقاً لمعايير موضوعة وبشكل متحفظ لمقابلة حالات عدم التأكد من خلال طريقة العقد الكامل (حيث يتم الإعتراف بالربح فقط عند إنتهاء العقد).

وتعد طريقة هامش الربح حيث يطبق هامش الربح على الإيرادات المعترف بها على مدار فترة العقد كلما كان هامش الربح واضحاً، وينطبق ذلك فى حالة عدم التأكد وعليه فإن طريقة العقد الكامل هى الطريقة الأساسية.

6- دراسة : (Grimm & Hoag ، 2011) (13)

تناولت الدراسة دراسة حالة لتطبيق الاعتراف بالإيراد على شركة جيميناى للإتصالات، كما تناولت الدراسة شروط الإعتراف بالإيراد فى ظل كلا من (GAAP US) والمعايير الدولية (IFRS).

إستهدفت الدراسة المقارنة بين معايير الإعتراف بالإيراد فى ظل كلا من المعايير الأمريكية والمعايير الدولية وخاصة نموذج الإعتراف بالإيراد الذى أعد ضمن المشروع المشترك بين IASB و FASB .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إختلاف فى مقدار توقيت الإعتراف بين المعايير الأمريكية (GAAP US) والمعايير الدولية (IFRS) وأن الشركة يمكنها الإعتراف بالإيراد فى وقت مبكر فى ظل المعيار الدولى المقترح للإعتراف بالإيراد بالمقارنة مع المعايير الأمريكية.

7- دراسة : (Mary McCarthy ، 2012) (14)

تناولت الدراسة دراسة وتحليل قرارات معدى القوائم المالية بشأن الإيراد والدقة فى تطبيق المعايير المستنده إلى القواعد ونموذج IASB- FASB للإعتراف بالإيراد.

إستهدفت الدراسة المقارنة بين دقة قرارات الإعتراف بالإيراد فى مجال صناعة البرمجيات المستندة إلى معايير المحاسبة القائمة على قواعد وعلى القرارات وفى ظل المعايير القائمة على المبادئ وذلك فى ظل وجود أو عدم وجود حوافز شخصية لتعظيم الإيراد.

كما أشارت الدراسة إلى أن المعايير الأمريكية هى مثال لتلك القائمة على قواعد، فى حين أن المشروع المشترك بين FASB و IASB لإصدار معيار شامل للمحاسبة عن الإيراد يمثل معياراً قائماً على المبادئ.

وقد توصلت الدراسة إلى قرارات الإعتراف بالإيراد فى ظل معايير المحاسبة القائمة على القواعد أقل دقة من قرارات الإعتراف بالإيراد فى ظل معايير المحاسبة القائمة على المبادئ .

كما لم تظهر الدراسة أن الحافز الشخصى له أثر على معدى القوائم المالية عند إتخاذ قرار الإعتراف بالإيراد إلا أنه وعلى غير المتوقع فقد كان المتوسط الحسابى للإيراد أعلى فى ظل تطبيق معايير المحاسبة القائمة على المبادئ فى حالة عدم وفى ظل عدم تواجد الحافز الشخصى، بينما لم تظهر نتائج الدراسة أى فروق فى مقدار الحكم الشخصى المطلوب لتحديد توقيت الإعتراف بالإيراد فى ظل كلاً من المعايير القائمة على المبادئ وتلك القائمة على القواعد.

8- دراسة : (Alfred, Wagenhofer ، 2014) (15)

تناولت الدراسة تحليل دور الإعتراف بالإيراد فى التقرير عن الأداء.

أستهدفت الدراسة فحص الإعتراف بالإيراد والربح أو الخسارة وكيف تقدم هذه المقاييس معلومات مالية عن أداء المنشأة ، وذلك من خلال نقسم المعيار الجديد لتقييم الإيراد الذى قدمه مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السعى للحصول على معيار متنسق من الناحية المفاهيمية هو أمر غير مرغوب فيه بسبب إختلاف الخصائص الإقتصادية لدور الربح فى كل منظمة ، ومن ثم فائدة المعلومات، وإتساقاً مع ذلك فإن المعيار الجديد يحتوى على شروط محفزة للإعتراف ، لا تعتمد تماماً مدخل الأصول-لخصوم حيث يتضح أن الاطار المفاهيمى يفضل الحيادية على التحفظ .

9- دراسة : (Sadek Hasanen, & Dalia Abo Talib ، 2014) (16)

تناولت الدراسة نموذج مقترح لقياس محددات التقارب بين **IFRS & FASB** ، للقياس والافصاح عن الإعتراف بالإيراد "حالة مصر"

استهدفت الدراسة قياس أثر التقارب بين **IFRS & FASB** والذى تمثل فى إصدار **IFRS15** "المحاسبة على الإيرادات من العقود من العملاء. واثر ذلك على الممارسة المحاسبية فى مصر.

كما كان من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة هو الحاجة لتعديل معايير المحاسبة المصرية وخاصة ما يتعلق منها بالإيراد لتتماشى مع التغييرات فى معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير الدولية ، خاصة وأن المعايير هى مجرد ترجمة للمعايير الدولية ، ولتفادى الأثر السلبى لعدم تطوير معايير المحاسبة المصرية على القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات العاملة فى مصر حيث ستفقد قابليتها للمقارنة على مع الشركات أو فروع الشركات العاملة فى الدول الأخرى.

ج. الجهود المحاسبية المتعلقة بقياس قيمة المنشأة :

10- دراسة : (محمد عبد المقصود ، 2011) (17)

تناولت الدراسة دراسة وتحليل وتقييم أثر رأس المال البشرى على قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات العائلية.

وهدفت الدراسة إلى عرض كيفية قياس قيمة المنشأة من المنظور المحاسبى ودراسة وتحليل مدى جوهرية علاقة الارتباط بين قيمة رأس المال البشرى وقيمة المنشأة بالشركة العائلية .

وقد تضمنت نتائج الدراسة دلالات نظرية كان من أهمها :

- أن مداخل قياس قيمة المنشأة التى تعتمد على صافى الربح يشوبها بعض أوجه القصور، نظرا لتأثر الربح المحاسبى بالتقديرات الشخصية عند إتباع بعض الأساليب المحاسبية مثل طرق إحتساب الإهلاك والمخصصات ، وطرق تسعير المخزون.
- أن أفضل المقاييس لقيمة المنشأة هى تلك المقاس التى تعكس القيمة السوقية للأسهم والتى تتوافر فى أسلوبى `s qTobin` ، وأسلوب القيمة السوقية للسهم ، حيث يعكس كل منهما القيمة السوقية لأسهم المنشأة.

وكان من أهم نتائج الدراسة التطبيقية حيث إتضح من خلال تحليل الانحدار المرحلى إن المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً فى قيمة المنشأة هى العائد على المال المستثمر ، ونسبة رأس المال البشرى إلى الأصول المادية فى قطاع الصناعة ، والعائد على رأس المال البشرى ونسبة رأس المال البشرى إلى الأصول المادية فى قطاع السياحة .

11- دراسة : (Kaiser & Snyder ، 2013) (18)

تناولت الدراسة نمذجة التقييم السوقى لشركات التنقيب فى المياه الدولية.

إستهدفت الدراسة تقديم نموذج لتقييم المنشآت العاملة فى قطاع التنقيب فى المياه الدولية.

وقد توصلت الدراسة الى أنه يمكن قياس قيمة شركات التنقيب فى المياه الدولية ، وكذا التنبؤ بتلك القيمة باستخدام النموذج القائم على المتغيرات التالية :

قيمة الأسطول ، تراكمات العقود/ إجمالى الديون ، نسبة الديون / حقوق الملكية ، الهامش التشغيلى، التوزيعات.

12- دراسة : (Cataldi , bryan ، 2013) (19)

تناولت الدراسة مخاطر الاعمال ، وكيف يؤثر قياس الإيراد والإفصاح عن المخاطر على تقديرات المستثمرين لأسهم الشركات الخاصة.

إستهدفت الدراسة تقييم توجيهات كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB** و مجلس مراقبة المحاسبة بالشركات العامة **pcaob** ، والمتعلقة بقياس الإيراد والإفصاح عن المخاطر وأثر ذلك على ثقة المستثمرين في إستخدام تلك القوائم المالية لتلك الشركات كأساس لتقييم أسهمها وخاصة في ظل وجود أساليب للتلاعب بقياس الإيرادات والإفصاح عن المخاطر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تقديرات المستثمرين في أسهم الشركة تتأثر بشكل كبير بالإفصاح المحاسبي على وجه التحديد وخاصة ما يتعلق منه بمستوى المخاطر وقياس الإيراد كما أن هذه المتغيرات تؤثر بشكل جوهري في تقديرات المستثمرين لقيمة الشركة .

كما توصلت الدراسة إلى أن هذه الشريحة من مستخدمي القوائم المالية – المستثمرين في الأسهم يعتمدون بشكل كبير على الحكم الشخصي والعوامل غير المالية للتنبؤ بالنجاح المستقبلي للشركات الجديدة وأن تقديراتهم تتأثر بشكل أكبر بالإفصاحات المالية على نحو يختلف كلياً عن تقديرات نظرائهم من مستثمري **wall street** بحيث تؤدي المعلومات المتحفظة إلى تعديلات كبيرة في تقديراتهم لقيمة الشركة .

وقد أوصت الدراسة واضعى معايير المحاسبة بأن يأخذوا في إعتبارهم عند وضع المعايير المحاسبية إن مستثمري **Main street** يستخدمون المعلومات المالية والإيضاحات المتعلقة بها بشكل مختلف عن مستثمري **wall street**.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة التي تخدم أغراض البحث والتي تم تقسيمها في صورة ثلاث مجموعات تركز كل واحدة منها على جزء من أجزاء البحث حيث ركزت الأولى على الجهود المحاسبية المتعلقة بالتقرير المحاسبي عن الإيرادات في ضوء المعيار **(IAS18)**، والمجموعة الثانية تناولت الجهود المحاسبية المتعلقة بالتقرير المحاسبي عن الإيراد في ظل **IFRS15** ، أما المجموعة الثالثة فتناولت الجهود المحاسبية المتعلقة بقياس قيمة المنشأة .

ويستدل من نتائج تلك الجهود علي عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة في ظل التنظيم المحاسبي للإيراد وكافة الممارسات المنبذة مما يضعف من ملائمة القيمة **VALUE RELEVANCE** للمعلومات المحاسبية وبالتالي التأثير علي جودة الإستثمارات وقرارات المستثمرين فيما يتعلق بالعمليات ومن ثم قيمة المنشأة.

كما يستدل من نتائج تلك الجهود علي تسهيل عملية القابلية للمقارنة للمعلومات الخاصة بالمحاسبة عن الإيراد وذلك في ظل (**IFRS15**) ، وتدعيم ملائمة القيمة **VALUE RELEVANCE** للمعلومات المحاسبية.

ويستدل من نتائج تلك الجهود على إغفالها لبعض المتغيرات المؤثرة على قيمة المنشأة خاصة التقرير على إيرادات العقود مع العملاء وفي ضوء ما سبق فإن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المعروضة هو محاولة الربط بالتقييم والتحليل بين المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء **IFRS 15** وبين قيمة المنشأة خاصة وأن هذه الإيرادات أصبحت من أهم المتغيرات المفسرة لعدالة قيمة المنشأة ، وذلك من خلال دراسة وتحليل أثر الإمتثال للمعيار الدولي للتقارير الماليه **IFRS 15** على جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الاتصالات المصرية.

12/1 خطة البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيمه وحدوده تم تناوله على النحو التالي:

أولاً : إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن الاعتراف بالإيرادات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) في 77 مايو 2014 المعيار (**IFRS15**) لتوحيد شروط الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لإيرادات العقود مع العملاء وذلك كبديل للمعيار المحاسبي الدولي (**IAS18**) والذي يقابله المعيار المحاسبي المصري رقم (11) وقد كان الإيراد يعرف في ظل المعيار (**IAS18**) بأنه إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الإقتصادية خلال الفترة الناتجة عن الأنشطة العادية للمنشأة والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخالف الزيادة التي تنتج عن مساهمات تقدم بمعرفة حملة حقوق الملكية وعلي الرغم من إستناد هذا المعيار إلي مدخل قائمة الدخل ، وفي تعريف الإيراد إلا أنه قد أثار بعض المشكلات في الممارسات العملية والتي فرضت الإنتقال إلي إصدار المعيار (**IFRS15**) . (20)

ثانياً : المشكلات والصعوبات التي تواجه الاعتراف بالإيرادات .

1 - ضعف منهجية الإعراف المحاسبى بينود الإيرادات حيث تسمح المعايير الحالية بالمحاسبة عن المعاملات علي نحو لا يعكس جوهرها الإقتصادي ، كما حدث في حالة شركة إنرون للطاقة حيث تم استخدام الشكل القانوني للمعاملات لإخفاء جوهرها الإقتصادي خاصة ما يتعلق منها بالإعتراف بالإيراد .

٢ — تباين عملية تحقق إيرادات التعاقد مع العملاء ، حيث أدى وجود إرشاد خاص بكل صناعة ضمن ال (GAAP US) كمكمل لمعايير المحاسبة الدولية إلي وجود معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات الإقتصادية.

٣ — غموض معايير المحاسبة الدولية (IAS) على نحو يفتح الباب للعديد من التفسيرات لتلك المعايير وهو ما أدى إلي تسهيل التلاعب في القوائم المالية لتحسين نتائج المنشأة.

4- تعرض بعض البنود بالإيرادات للتلاعب والغش ، وما يؤكد على ذلك ما أشارت اليه لجنة (COSO) بأن تطبيق المعيار (IAS18) بفهم خاطئ للإعتراف بالإيراد يؤدي الى حدوث حالات الغش في القوائم المالية بما لا يقل عن 61 % . (21)

ثالثاً : المعيار (IFRS15) لمواجهة المشكلات والصعوبات التي تواجه الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء. (22)

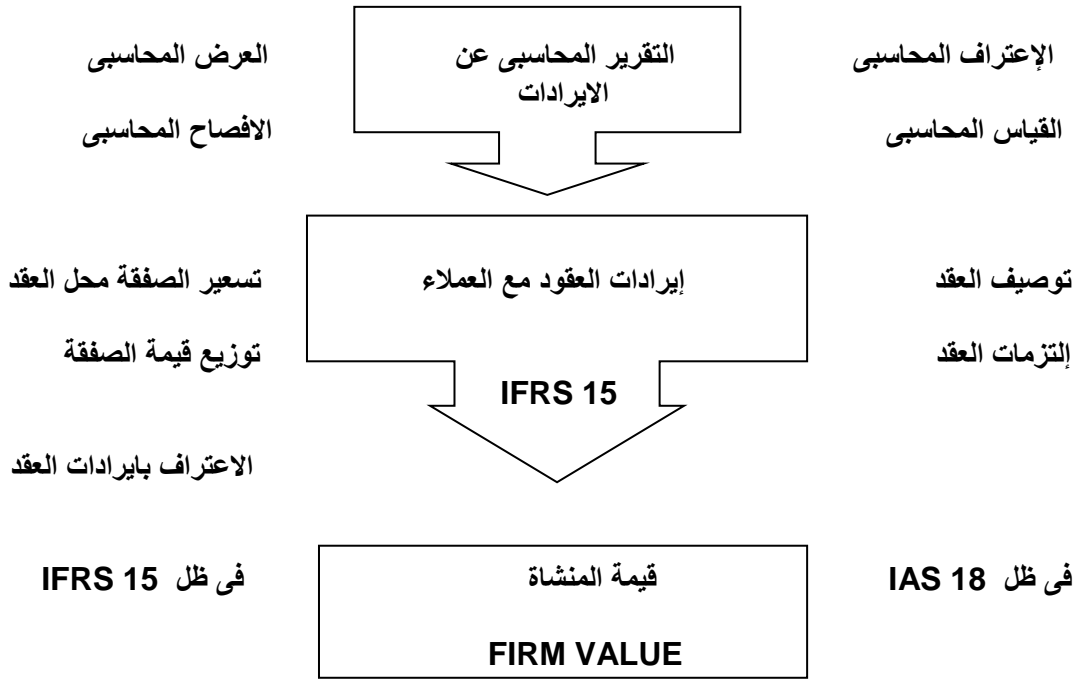
حسماً للمشكلات السابقة التي واجهت تطبيق المعيار (IAS18) فقد صدر المعيار (IFRS15) مستنداً في تعريف الإيراد على مدخل الميزانية وفي ظل المحددات الآتية :

- * وجود عقد مع العميل
- * تحديد قيمة الصفقة موضوع العقد
- * توزيع قيمة الصفقة على التزامات الأداء بالعقد
- * الاعتراف بالإيراد ، حيث يتم الإعتراف بالإيراد عندما تفي المنشأة بالتزام الأداء الذي تعهدت به في العقد، ويتم الوفاء بالتزامات الأداء من خلال تسليم السلعة أو أداء الخدمة المتعهد بها إلى العميل (أى نقل السيطرة إلى العميل) ويتم نقل السيطرة في تاريخ محدد (نقطة زمنية محددة) أو قد يتم نقل السيطرة خلال تقنيه محددة وفي هذه الحالة يعترف بالإيراد بإختيار الطريقة المناسبة لقياس مدي تقدم المنشأة نحو الوفاء التام بالتزام الأداء، وقد حدد المعيار بعض المؤشرات لنقل السيطرة إلى العميل ومن ثم الإعتراف بالإيراد وهي : نقل الملكية القانونية أو الحيازة المادية للأصل إلى العميل، أو عندما يحصل العميل على منافع ملكية الأصل ويتحمل مخاطر الملكية.

رابعاً : الإطار المقترح للاعتراف بالإيرادات .

عرف المعيار (IFRS15) الإيراد بأنه " الدخل الناشي في سياق الأنشطة الاعتيادية للمنشأة ويترتب عليه زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم نتيجة قيام المنشأة بإنتاج أو تنظيم السلع او تأدية الخدمات والتي تمثل النشاط الرئيسي للمنشأة . (23)

وعلى ضوء التعريف السابق يمكن للباحث إيجاز الإطار المقترح للدراسة من خلال الشكل التالي:



مجتمع وعينة البحث

اسم الشركة	مجتمع البحث	عينة البحث
شركة اوراسكوم للاتصالات والاعلام والتكنولوجيا القابضة	√	√
الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول	√	
جلوبال تيلكوم	√	√
شركة فودافون مصر للاتصالات	√	
الشركة المصرية للاتصالات	√	√

الجدول الآتي يوضح متغيرات الدراسة وطريقة قياسها :

مصدر القياس	طريقة القياس	رمز المتغير	المتغير
معلومات رسوق راس المال	راس المال السوقي للشركة	Y	قيمة الشركة
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X1	الاتصالات التليفونية
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X2	تعريف الاتصالات التبادلي
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X3	تنزيل المحتوى
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X4	ايرادات الدعم الفني
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X5	ايرادات مقابل حوالة عقد خدمات عامة
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X6	فوائد دائنة
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X7	التغيير في القيمة العادلة للمشتقات المالية
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X8	ارباح تقييم عملات أجنبية
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X9	ايرادات عقد صرف اجل
قائمة الدخل و الايضاحات	القيمة العادلة	X10	ايرادات من استثمارات شركات شقيقة

(المصدر : اعداد الباحث)

الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة

$$Y = a + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_4 X_4 + E$$

علما بان توصيف المتغيرات كما يلي :

المتغير التابع	Y
المقدار الثابت في المعادلة	A
المتغيرات المستقلة	X1-X4
المساهمة النسبية للمتغيرات المستقلة	B1-B4
الخطأ المعياري	E

ومما سبق يرى الباحث أنه يعد المعيار (IFRS15) إطار متكامل للإعتراف بالإيراد وقياسه ، حيث كشفت الجهود السابقة عن محدودية قابلية القوائم المالية للمقارنة في ظل المحاسبة عن الإيراد طبقاً للمعيار (IAS18) ، كما كانت ادافع إلي تضافر جهود كلا من (IASB, FASB) لوضع إطار موحد للمحاسبة عن الإيراد.

12/1 النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية كان من أهمها :

1. إستمرار الإعتراف والقياس المحاسبي للإيراد طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١١) والدولى رقم (١٨) على أساس القيمة العادلة للمقابل الذى يتم تسلمه أو القابل للإستلام مع الأخذ فى الإعتبار أى خصم تجارى أو خصم كمية ودون الإهتمام بالمعيار الدولى للتقرير المالى رقم (IFRS15) الذى يعتمد على إستخدام سعر الصفقة ك مبلغ تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل.
2. عدم كفاية المتطلبات الحالية للإفصاح عن الإيرادات وكذا غياب الترابط بين الإفصاح عن الإيراد أو الإفصاح عن العناصر الأخرى بالقوائم المالية.
3. محاولة الإعتراف بإيرادات العقود مع العملاء دون تحديد إلتزامات الأداء بتلك العقود ودون فصل المكون التمويلي للعقد عن ثمن السلعة أو الخدمة فى حالة البيع الأجل وأيضاً دون الإفصاح عن أثر العوامل الإقتصادية على طبيعة ومبلغ وتوقيت وكذا عدم التأكد المتعلق بالإيرادات والتدفقات النقدية.
4. عدم وضوح أثر الممارسات المحاسبية لدى تلك الشركات فى مجال الإعتراف بالإيراد وتعظيم قيمة المنشأة .
5. توضح الدراسة الفروق التنظيرية بين IAS18 وبين IFRS 15
6. توصلت الدراسة إلى توصيف وتحديد أليات ومتطلبات تطبيق IFRS 15 على واقع الممارسة العملية بقطاع الإتصالات المصرية.
7. إجراء إختبار مدى تأثير الإمتثال للمعيار IFRS 15 على واقع الشركات العاملة فى قطاع الإتصالات المصرى.
8. التوصل إلى تحديث ودعم قواعد البيانات بقطاع الشركات وبورصة الاوراق المالية طبقاً لنتائج تطبيق المعيار IFRS 15 .
9. تخفيض حجم التباين فى تفسير المعيار IFRS 15 بين مزاوى مهنة المحاسبة والمراجعة.

13/1 التوصيات

في ظل المحددات السابقة يمكن إيجاز أهم التوصيات فيما يلي :

- ١- إلغاء الإرشادات الخاصة بكل القطاعات في ظل (IAS18) والعمل بمنهج جديد موحد لجميع القطاعات طبقاً للمعيار (IFRS15) كأساس للحكم المهني وشروط العقد وأحكامه.
- ٢- تطبيق (IFRS15) على مختلف المنشآت التي تدخل في عقود مع العملاء .
- ٣- تعديل نقطه الإعتراف بالايادات في ظل معيار التقرير المالي (IFRS15) لتصبح عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة المتعهد بها وليس نقل منافع ومخاطر الملكية كما هو الحال في ظل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 18) .
- ٤- إهمال القابلة للتحويل كحد أدنى للإعتراف بالإيراد والتأثير على قيمة الصفقة.
- ٥- مراعاة الخصومات، المرتجعات، الإئتمانات، الحوافز التي تمنح للعملاء.
- ٦- العمل بقواعد محاسبية خاصة للعقود طويلة الأجل والترخيص.
- ٧- توزيع قيمة الصفقة على التزامات الأداء بالعقد حسب سعره النسبي المسهل (نسبة سعره المستقل إلى مجموع أسعار التزامات الأداء بالعقد).
- ٨- العمل على تطبيق المعيار (IFRS15) لما له من أثر في تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي وزيادة الموثوقية القياس المحاسبي للبيانات المالية ، وعلاج المعوقات والمشكلات التي تواجه الإعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء في قطاع الإتصالات المصرى .
- 9- تبني مجلس معايير انمحاسبة الدولية آلية لإزالة التضارب بين المفاهيم العامة ومعايير المحاسبة عن الإيراد وخاصة المعيار (IAS 18) .

14/1 قائمة المراجع

- (1) الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2012، ص 27-28.
- (2) - Elzahar et al, "Economic Consequences of Key Performance Indicators Disclosure Quality" (August 20, 2014). Available at SSRN: <http://ssrn.com>.
- (3) - Newman, Neal F., The U.S. Move to International Accounting Standards - A Matter of Cultural Discord - How Do We Reconcile? (2009). University of Memphis Law Review, Vol. 39, 2009, p. 850.
- (4) - IFRS15 "Revenue from contracts with customers", International Accounting Standard Board, May 2014, p6.
- (5) - The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission (COSO), "Fraudulent Financial Reporting: 1998-2007, An Analysis of U.S. Public Companies", 2010, P17.
- (6) - Lisa Starczewski, "Revenue Recognition: ten top changes to expect with the new standard", Buchanan Ingersoll & Rooney, The Bureau of National Affairs, Inc, 2013, Available at: www.bna.com/feibenefits.
- (7) - Ryerson III, Frank E, "Major changes proposed to GAAP for revenue recognition". Journal of Finance & Accountancy ; Dec, 2010, Vol. 5, p:9 .
- (8) - Marcus L. Caylor, "Strategic revenue recognition to achieve earnings benchmarks", Journal of Accounting and Public Policy, Volume 29, Issue 1, 2010, PP 82-95.
- (9) - Joanne Horton et al, "Deprival Value' vs 'Fair Value' Measurement for Contract Liabilities: How to Resolve the 'Revenue Recognition' Conundrum?", Accounting and Business Research, Vol. 41, No. 5, December 2011.
- (10) - Kyle Peterson, "Accounting complexity, misreporting, and the consequences of misreporting", Review of Accounting Studies, Volume 17, Issue 1, 2012 .
- (11) - Anup Srivastava , "Selling-Price Estimates in Revenue Recognition and Earnings Informativeness", Review of Accounting Studies, Volume 19, Issue 2, June 2014, Pp: 661-697.
- (12) - Yuri Biondi et al, "Accounting for Revenues: A Framework for Standard Setting", Accounting Horizons, Vol. 25, No. 3, University of Alberta School of Business Research Paper No. -690, September 2013.
- (13) - Grimm, Stephanie, & Hoag, Drew, "Gemini Communications: A case applying revenue recognition standards", Journal of Accounting Education, 29 (2011), P p 174-190.
- (14) - Mary McCarthy, "Financial Statement Prepers" Revenue Decisions: Accuracy In Applying Rules- Based Standards and The IASB-FASB Revenue Recognition Model ", PHD, Nova Southeastern University, 2012.
- (15) - Alfred Wagenhfer ,The role of revenue recognition in performance reporting Accounting and Business Research, Vol. 44, No. 4., 2014, PP349-379.
- (16) - Sadek Hasanen, & Dal'a Abo Talib, " A Proposed Model To Address Convergence Determinants, IFRS & FASB: Measurement & Disclosure Of Revenue Recognition " The Case Of Egypt ", International Journal of Academic Research, Vol. 3, 2014, P p, 285- 629.

- Lisa Starczewski, "Revenue Recognition: ten top changes to expect with the new standard", Buchanan Ingersoll & Rooney, The Bureau of National Affairs, Inc, 2013, Available at: www.bna.com/feibenefits. (17)
- Colleen A. Steele, "The Convergence of U.S. GAAP and IFRS: Revenue Recognition", Undergraduate Student Research, University of New Hampshire, 2012, p. 5-9. (18)
- Mark J. Kaiser et al, "Offshore Driller Valuation Models", The Offshore Drilling Industry and Rig Construction in the Gulf of Mexico Lecture Notes in Energy Volume 8, 2013. , PP 139-148. (19)
- Kurt S. Schulzke et al, "Lexis Nexus Complexus: Comparative Contract Law and International Accounting Collide in the IASB-FASB Revenue Recognition Exposure Draft", Vanderbilt Journal of Transnational Law, VOL 46, 2013 Pp, 515: 580 . (20)
- Harry I. Wolk et al, "Accounting Theory Conceptual Issues In a Political and Economic Environment", SAGE Publications, Inc, 2013 p467. (21)
- Donald E. Kieso et al, "intermediate accounting" , John Wiley & Sons, 2013 , Perways Alam et al, " Performance Measures Of Shareholders Wealth : an Application Of Economic Value Added (EVA)", International Journal of Applied Financial Management, Volume: 1, Number: 2, October-December' 2012. (22)
- Andy Heughebaert & Sophie Manigart, " Firm Valuation in Venture Capital Financing Rounds: The Role of Investor Bargaining Power", Journal of Business Finance & Accounting, Special Issue: Capital Markets Conference, Volume 39, Issue 3-4, April/May 2012. (23)
- IFRS15, OpCit, p39 (24)
- Alexander et al, "Using Forecasting Criteria to Identify Value Relevance in the Relationship between Accounting Numbers and Market Value", Abacus, Vol. 48, Issue 3, 2012. (25)
- Colleen A. Steele, "The Convergence of U.S. GAAP and IFRS: Revenue Recognition", Undergraduate Student Research, University of New Hampshire, 2012, p15. (26)
- Ryerson III, Frank E, "Major changes proposed to GAAP for revenue recognition", Journal of Finance & Accountancy; Dec2010, Vol. 5, p1:9. (27)
- Prochazka, David, "New Approaches to Revenue Recognition and Common Sense" (2009). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1518378> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1518378>. (28)
- Newman, Neal F., The U.S. Move to International Accounting Standards - A Matter of Cultural Discord - How Do We Reconcile? (2009). University of Memphis Law Review, Vol. 39,2009, p. 835:879. (29)